60 مليون عامل كانوا أكثر عرضة لآثار الوباء بسبب الفجوات طويلة الأمد في وسائل الحماية الاجتماعية

«العمل الدولية»: جائحة «كورونا» كشفت عن مواطن ضعف تعانيها العمالة المنزلية

جنيف - "كونا" : اكد تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية أمس، ان الجائحة التي تسبب فيها فيروس "كورونا المستجد - كوفيد 19"، كشفت عن مواطن ضعف مستمرة تعاني منها العمالة المنزلية.

أضاف التقرير الصادر بمناسبة الذكرى العاشرة لصدور "اتفاقية العمال المنزليين"، والتي احتفى بها العالم باعتبارها "إنجازا لعشرات الملايين من العمال المنزليين في جميع أنحاء العالم ومعظمهم من النساء"، ان جائحة "كوفيد - 19" قد أدت إلى تفاقم ظروف العمل التي كانت بالفعل سيئة للغاية، حيث كان العمال المنزليون أكثر عرضة لآثار الوباء بسبب الفجوات طويلة الأمد في العمل والحماية الاجتماعية وقد أثر ذلك بشكل خاص على أكثر من 60 مليون عامل منزلي في الاقتصاد غير الرسمي.

وبين ان خسائر الوظائف بين العمال المنزليين بسبب الجائحة قد تراوحت بين خمسة و20 بالمئة في معظم البلدان الأوروبية وكذلك في كندا وجنوب أفريقيا.

واوضح انه في الأمريكتين كان الوضع أسوأ حيث تراوحت الخسائر بين 25 و 50 بالمئة.

وتظهر البيانات الواردة في التقرير أن 6ر75 مليون عامل منزلي في العالم أي ما يعادل 5ر4 بالمئة من الموظفين في جميع أنحاء العالم عانوا بشكل كبير ما أثر بدوره على الأسر التي تعتمد عليهم لتلبية احتياجات الرعاية اليومية.

خسائر الوظائف بين هذه الشريحة نتيجة الوباء تراوحت بين 5 و20 بالمئة في معظم البلدان الأوروبية

ونقل التقرير عن المدير العام للمنظمة غي رايدر قوله إن "الجائحة قد سلطت الضوء على الحاجة الملحة لإضفاء الطابع الرسمي على العمالة المنزلية لضمان حصولهم على عمل لائق بدءا بتوسيع وتنفيذ قوانين العمل والضمان الاجتماعي لجميع العمال المنزليين".

وأكد انه وعلى الرغم من مرور عشر سنوات على اتفاقية العمال المنزليين الا ان عددا كبيرا من العمال المنزليين "36 بالمئة" لا يزالون مستبعدين تماما من قوانين العمل ما يشير إلى الحاجة الملحة لسد الفجوات القانونية لا سيما في آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية حيث الفجوات أكبر.

وأكد رايدر انه وحتى عندما يكون العمال المنزليون مشمولين بقوانين العمل والحماية الاجتماعية فسوف يظل التنفيذ مشكلة كبيرة.

ووفقا للتقرير يتمتع واحد فقط من كل خمسة من العمال المنزليين بتغطية حماية اجتماعية فعالة ومتعلقة بالعمل.

كما لا يزال العمل المنزلي قطاعا تهيمن عليه الإناث حيث يعمل فيه 7ر57 مليون امرأة يمثلن 2ر76 بالمئة من عاملات المنازل.

وفي حين أن النساء يشكلن غالبية العمالة المنزلية في أوروبا وآسيا الوسطى والأمريكتين فإن عدد الرجال المشتغلين بالعمالة المنزلية في الدول العربية يفوق عدد النساء بنسبة 4ر63 بالمئة ويشكلون أقل بقليل من نصف جميع العمال المنزليين في جنوب آسيا.

العمالة المنزلية الأكثر عرضة لآثار "كورونا"

بعد أن أصبحت السلع الغذائية رهن المورّدين فيما يفاقم الغلاء العالمي الأعباء

آن الأوان لتنتج دول الخليج الحد الأدنى من الأمن الغذائي

جاء إعلان منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "الفاو"، في 3 يونيو الجاري، عن ارتفاع أسعار الغذاء العالمية في مايو الماضي، بأسرع وتيرة شهرية في أكثر من عشر سنوات، مسجلة زيادة للشهر الثاني عشر على التوالي، بمثابة ناقوس خطر ينذر بأزمة عالمية قادمة ستطاول أهم مصادر الحياة، في الوقت الذي تعاني فيه الدول الكبرى والصغرى من التداعيات الاقتصادية والصحية والاجتماعية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا.

ويشير مؤشر "الفاو" لأسعار الغذاء، الذي يقيس التغيرات الشهرية لسلة من الحبوب وزيوت الطعام ومنتجات الألبان واللحوم والسكر، إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 39.7 %، خلال الشهر الماضي.

وسبّبت وتيرة الأسعار المتسارعة تحذيرات جراء هذا الوضع في الدول المنتجة للمواد الغذائية الأساسية، من الحبوب والأرز والزيوت، بينما كانت الأصداء أكثر قلقاً في الدول المستوردة، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي، التي تستورد بالأساس ما بين 70 % و95 % من احتياجاتها من الغذاء.

قال الخبير الاقتصادي القطري، عبد الله الخاطر، في حديث لجريدة "العربي الجديد" اللندنية، إن التوقعات تشير إلى حلول أزمة اقتصادية عالمية، ومن أبرز أسبابها عودة الاستهلاك إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا، وكذلك عودة المصانع والمعامل ووسائل الإنتاج إلى مستوياتها الطبيعية، ترافقها زيادة الطلب على المواد الأولية، ما يثير المخاوف من التضخم عامة.

وأوضح الخاطر أن تكاليف المواد الغذائية الأساسية ستتأثر سلباً، لأسباب عدة، منها ارتفاع كلفة النقل جراء زيادة أسعار الطاقة والنفط التي ارتفعت أخيراً بنحو 75 %، ما يعني أن معدلات التضخم ستكون مرتفعة على المدى المتوسط، مضيفاً أن قطاع الغذاء في دول الخليج تأثر وسيستمر في التأثر في ظل الاختناقات في مختلف القطاعات.

وسجلت دول الخليج مراكز متقدمة عربياً في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2020، الصادر عن مجلة "إيكونوميست"، والذي يتناول القضايا الأساسية المتمثلة بتكاليف الغذاء وتوافره وجودته في 113 دولة، وتصدرت الكويت الدول العربية واحتلت المركز الـ 33 عالمياً، تلتها سلطنة عُمان في المركز الـ34، وقطر في الترتيب الـ 37، السعودية في الترتيب الـ38، الإمارات في الترتيب الـ 42، ثم البحرين في المركز الـ49.

وتضاعفت تكلفة استيراد الغذاء في دول مجلس التعاون خلال عشر سنوات، من 25.8 مليار دولار في عام 2010 إلى 53.1 مليار دولار عام 2020، حيث تزايدت في قطر من 1.3 مليار دولار إلى 3.3 مليارات دولار، والبحرين من 700 مليون دولار إلى 1.6 مليار دولار، والكويت من 2.3 مليار دولار إلى 5.3 مليارات دولار، وعُمان من 2.1 مليار إلى 4.8 مليارات دولار، والسعودية من 16.8 ملياراً إلى 35.2 مليار دولار، والإمارات من 3.6 مليارات دولار إلى 8.4 مليارات دولار، بحسب تقرير حديث لمركز "تريندز للبحوث والاستشارات".

ويشير مؤلف كتاب "النموذج الاقتصادي القياسي للقطاع الزراعي في دولة قطر"، محمد الكبيسي، عبر بيانات نشرها عبر حسابه الشخصي على موقع "تويتر"، إلى تضاعف تكاليف المعيشة في قطر لأكثر من 200 % في غضون عشر سنوات. فقد قفزت التكلفة الإجمالية للمعيشة من 6150 ريالاً في 2011 إلى 15850 ريالاً في عام 2021، أي إن التكلفة زادت خلال عشر سنوات قرابة 258 %، وارتفعت التكلفة الشهرية للمواد الغذائية الأساسية 215 % من 2000 ريال عام 2011، إلى 4300 ريال العام الجاري، وكذلك التكلفة الشهرية للمواد الغذائية الثانوية زادت من 800 إلى 2100 ريال بنسبة 263 %، خلال 10 سنوات.

وحول مدى الزيادة في أسعار الغذاء على دول الخليج جراء الأزمة المتوقعة، قال الخبير الاقتصادي الخاطر، إن دول الخليج ستتأثر بشكل سلبي، خاصة أنها غير منتجة للمواد الغذائية الأساسية، وتستورد النسبة الكبرى من الغذاء، لكن مدى التأثر سيختلف من دولة إلى أخرى، مشيراً إلى أن قطر قد تكون الأقل تأثراً، لأنها استفادت من أزمة الحصار، فما زالت الحكومة وقطاع الأعمال يعملان على تعزيز ودعم ما تحقق من إنجازات اقتصادية في السنوات الأخيرة. وأكد الخاطر أنه جاء الوقت لتتمكن دول المنطقة من إنتاج الحد الأدنى من الأمن الغذائي، ووضع رؤية للعمل في استراتيجية موحدة، وخاصة في سلسلة الاستيراد الغذائي والزراعي، وضخ استثمارات في البحث والتطوير الزراعي، خاصة في طرق الزراعة الحديثة، ولاسيما أن معظم دول مجلس التعاون شهدت تطورات في السنوات الماضية، وأصبح لدى قطاع الزراعة في دول الخليج مستوى تراكمي من التجارب الناجحة، وأثبت الكثير من أصحاب المزارع قدرتهم على استغلال الموارد وإنتاج سلع غذائية.

وأشار إلى ضرورة وضع استراتيجية واضحة، ومنها الاستثمار خارجياً في المناطق التي كانت تقليدياً تعتبر مناطق صالحة للزراعة، مثل السودان وأوكرانيا وروسيا وباكستان وغيرها، مشددا على تنويع الرؤية الاستراتيجية الخاصة بالأمن الغذائي، ووضع نسب معينة للزراعة في الداخل والخارج، لدعم الأبحاث والتطوير الزراعي، خاصة لأساليب الزراعة بالتقنيات الحديثة.

وتظهر إحصاءات التجارة الخارجية عجزاً في الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الست، في السلع الغذائية الأساسية بقيمة 27.6 مليار دولار، وعلى مستوى المجموعات السلعية، فقد سجلت دول المجلس أكبر عجز تجاري في مجموعة الحبوب بـ 7 مليارات دولار في عام 2018، وفقاً للتقرير الصادر عن المركز الإحصائي الخليجي في مايو 2020. وقال رجل الأعمال القطري، علي حسن الخلف، في حديث مع "العربي الجديد"، إن دول مجلس التعاون التي تعتمد مداخيلها وموازناتها بشكل رئيس على النفط والغاز، مطالبة بالاستثمار في مصادر بديلة والالتفات إلى تحسين الإنتاج الغذائي وتنظيم القطاع الزراعي، والتصنيع الغذائي، وإعادة إحياء مقترح ربط دول المجلس بشبكة النقل البري وسكك الحديد، التي طرحت في مجلس التعاون قبل نحو 30 عاماً، لكنها لم ترَ النور.

ويسعى مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه عام 1981 إلى تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الإقليم. وفي إبريل 2020، اقترحت الكويت إنشاء شبكة أمن غذائي خاصة بدول المجلس الست، لضمان تأمين الإمدادات الغذائية الكافية، وتلبية الاحتياجات الغذائية وسد نقص الغذاء الأساسي في أوقات الأزمات، ودعت إلى وضع ترتيبات خاصة في مراكز مراقبة الحدود والجمارك لضمان الحركة السلسة للإمدادات الغذائية والأدوية الأساسية بين دول التعاون.

بريطانيا وأستراليا تتوصلان لاتفاق «تاريخي» للتجارة الحرة

لندن - "كونا" : اعلنت بريطانيا أمس الثلاثاء توصلها إلى اتفاق للتجارة الحرة مع استراليا، وذلك بعد ستة اشهر من خروجها الرسمي من الاتحاد الاوروبي.

وقال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في بيان صحفي، ان الاتفاق تم توقيعه امس الأول الاثنين عقب لقائه مع نظيره الاسترالي سكوت موريسون الذي يزور لندن، عقب مشاركته في اجتماعات مجموعة الدول السبع (جي 7) بدعوة خاصة من بريطانيا التي استضافت القمة.

واوضح ان الاتفاق بين البلدين سيعزز من قيمة تبادلاتهما التجارية التي تبلغ 5ر13 مليار جنيه (19 مليار دولار) سنويا، واصفا الاتفاق ب" التاريخي " وبكونه اول اتفاق للتجارة الحرة تنجح حكومته في كتابته من الصفر مقارنة بالاتفاقات الاخرى التي بنيت على ما كان مبرما مع الاتحاد الاوروبي.

واكد جونسون ان الصادرات البريطانية ستصبح معفاة من كل التعريفات الجمركية، الامر الذي يجعلها اقل سعرا واكثر تنافسية في السوق الاسترالية.

واشار الى انه تم ايضا الاتفاق على تعزيز التعاون بين البلدين في المجالات الاخرى، ولا سيما الامنية والتكنولوجية والعلمية وفي مجال التغير المناخي.

يذكر ان المملكة المتحدة توصلت قبل حلول شهر يناير الماضي المتزامن مع خروجها الرسمي من الاتحاد الاوروبي إلى أكثر من 60 اتفاقا للتجارة الحرة، ابرزها مع الاتحاد الاوروبي واليابان وتركيا فيما لا تزال المفاوضات جارية مع الولايات المتحدة.

شركة الخليج القابضة
GULF HOLDING COMPANY

إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م

يسر مجلس إدارة شركة الخليج القابضة ش. م. ك. (قابضة) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والمقرر انعقادها في تمام الساعة 10:00من صباح يوم الأربعاء الموافق 23 يونيو 2021م، علماً أن الاجتماع سيكون عبر وسائل الاتصال الحديثة، وفي حالة عدم توفر النصاب القانوني سوف تتأجل إلى يوم الأربعاء 30 يونيو 2021م، وذلك لمناقشة البنود الواردة على جدول الأعمال.

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 31 دسمبر 2020

(البند الأول): المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق والمنعقد بتاريخ 27 أغسطس 2020م.

(البند الثاني):الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م والمصادقة علية.

(البند الثالث): الاستماع إلى تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

(البند الرابع): الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة والفتوى الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

(البند الخامس): مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م والمصادقة عليها.

(البند السادس): مناقشة توصية مجلس الادارة بعدم توزيع ارباح على السادة المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

(البند السابع): مناقشة توصية مجلس الإدارة بتحويل مبلغ الأرباح البالغ قيمتها 428,152 دينار كويتي إلى حساب الاحتياطي العام للشركة، بعد استقطاع مبلغ الزكاة والمبلغ المخصص لمؤسسة التقدم العلمي.

(البند الثامن): مناقشة توصية مجلس الادارة بشأن مكافأة السادة اعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

(البند التاسع): تفويض مجلس الإدارة لاتخاذ كافة القرارات والموافقة والترخيص لأي عمليات جرت خلال السنة المالية المنتهية مع أطراف ذات علاقة أو مساهمين رئيسيين في الشركة والمصادقة عليها وعلى نحو ما ورد في التقرير المطروح على الجمعية، إعمالاً لأحكام المادة (199) من قانون الشركات.

(البند العاشر): الاستماع إلى تقرير الجهات الرقابية بشأن المخالفات والجزاءات التي رصدتها.

(البند الحادي عشر): إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

(البند الثاني عشر): تعيين / إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة الحالية جرانت ثورنتون- القطامي، العيبان وشركاؤه وتفويض مجلس الإدارة تحديد أتعابهم.

(البند الثالث عشر): تعيين/ إعادة تعيين أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم

لذا يرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية (وحدة سجلات المساهمين) الشرق - شارع مبارك الكبير - عمارة زيد الكاظمي - الدور 4 - مقابل بنك الخليج الرئيسي، خلال مواعيد العمل الرسمية من الساعة 9:00 صباحاً وحتى الساعة 1:00 ظهراً من الأحد حتى الخميس، لاستلام وإيداع استمارات التوكيل وبطاقات الحضور، واستلام عنوان الرابط الإلكتروني. أو الاتصال على الهواتف التالية:
22250613 / 22250616 / 22250600 / 22250310 965+

عصام الرفاعي / رئيس مجلس الإدارة